



مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

Journal homepage:

<http://scientific-journal.sustech.edu/>

قياس تطور الشفافية والإفصاح في التقارير السنوية للمصارف العراقية الخاصة للفترة 2011م - 2017م

حكمت حمد حسن و مصطفى عبد القادر سويد

جامعة الأنبار - كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص :

تهدف الدراسة الى قياس تطور الشفافية والافصاح في التقارير السنوية للمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2011م-2017م، إذ تم اختيار عينة مكونة من 10 مصارف محلية ، وتم الاعتماد على مقياس ستاندر وبورز لتحقيق هذا الهدف. توصلت الدراسة الى ان مستوى الشفافية والافصاح للمصارف عينة الدراسة كانت منخفضة بشكل عام ، حيث بلغ متوسطها خلال المدة المبحوثة (48%) ، وان اتجاه مستوى الشفافية والافصاح كان إيجابياً ، إذ ظهر تحسن ملحوظ خاصة في العامين الأخيرين من مدة الدراسة ، لاسيما بعد إلزام المصارف بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية . اوصت الدراسة بضرورة تطوير عملية الافصاح عن البنود المختلفة في التقارير السنوية للمصارف العراقية الخاصة بما فيها هيكل الملكية وحصص كبار المساهمين ودور مجالس الادارة وكبار المدراء لتحسين مستوى الشفافية والافصاح ، وكذلك تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على كافة الشركات العراقية وفي مختلف القطاعات لما لها من دور إيجابي في تحسين مستوى الشفافية والافصاح لعينة الدراسة .

ABSTRACT:

The study aimed at measuring the development of transparency and disclosure in the annual reports of the Iraqi private banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period 2011 -2017. A sample of ten local banks was selected and the Standard and Poor's scale was adopted to achieve the study objective. The study found that the level of transparency and disclosure of the banks in the sample was generally low, achieving an average of (48%) during the period investigated. Alternatively, the trend of transparency and disclosure was positive, especially in the last two years of the study, after the banks were obliged to apply International Financial Reporting Standards (IFRS). The study recommends the need to develop the process of disclosing the various items in the annual reports of the Iraqi private banks including their ownership structure, the share of major shareholders, the role of boards of directors and senior managers in order to improve the level of transparency and disclosure, as well as the implementation of IFRS to all Iraqi companies in different sectors because of their positive role in improving the transparency and disclosure of the study sample.

الكلمات المفتاحية : الافصاح والشفافية ، المصارف العراقية ، التقارير السنوية .

المقدمة :

تعد الشفافية والإفصاح مكون أساس لأفضل الممارسات المحاسبية في إدارة الشركة ، فهي أساس لمصالح حملة الأسهم حيث تخلق حالة من الأمان وضمن حماية للمستثمرين ، وبالعكس فان عدم الوضوح والغموض في الإبلاغ ربما يؤدي الى اشتباه في السلوك الغير الأخلاقي وبالنتيجة الى تغير في قيمة الشركة .

لقد حظيت الشفافية والإفصاح باهتمام خاص في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وكذلك المنظمات الدولية المعنية بالمحاسبة والتدقيق كونهما يمكنان اثنين من المحركات المتداخلة للرفاهية والتنمية وهما : الحوكمة والأسواق المالية ، حيث أشارت العديد من الدراسات الى إن الأزمات المالية الأخيرة والفضائح المالية للشركات حصلت نتيجة عدة أسباب و"تقص الشفافية والإفصاح" أحد العوامل التي تسببت وساهمت في تلك الازمات" (Vishwanath & Kaufmann , 1999 , p2).

في هذه الدراسة، نقوم بقياس تطور الشفافية والإفصاح لعينة من المصارف الخاصة في العراق للفترة 2011م - 2017م ، باستخدام مقياس ستاندرد وبورز (Standard & Poor's) لأسباب تتعلق بالآتي :

أولاً : إن الدراسات المحلية السابقة في هذا الموضوع اقتصرت على بيانات سنة واحدة أو سنتين للشركات المكونة لعينة الدراسة وبالتالي من الصعوبة بمكان أن نعرف أن هناك اتجاه عام للشفافية والإفصاح .

ثانياً : خلصت البحوث السابقة الى ان الشركات العراقية لديها مستوى متواضع من الشفافية والإفصاح إذا ما قورنت مع شركات المحيط الاقليمي للعراق، فهل هي كذلك حتى بعدما ألزم البنك المركزي العراقي المصارف الخاصة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في العام 2016م؟.

ثالثاً : بسبب التغيير السياسي والاقتصادي في العراق ، هناك حاجة لاستثمارات جديدة من الدول الأجنبية تجعل الشفافية والإفصاح موضوعاً ذو أهمية أكثر من أي وقت.

ولتحقيق هدف الدراسة ، تناول الجزء الاول منه منهجية الدراسة ودراسات سابقة ، والجزء الثاني تناول أدبيات الشفافية والإفصاح في الجوانب المالية ومعوقاتهما ، بينما ركز الجزء الثالث على الجانب العملي والمتعلق بتجميع البيانات الخاصة بعينة البحث وقياس الشفافية والإفصاح وفقاً لمقياس (S&P) . أما الجزء الأخير فقد اشتمل على كل من الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث والتي تحدد الأماكن التي يمكن من خلالها تحسين مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير السنوية المنشورة للمصارف الخاصة العراقية .

مشكلة الدراسة :

إن الهدف الرئيس من تطوير الشفافية والإفصاح هو حماية المستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية ، من خلال صياغة وتطبيق القوانين والتعليمات التي تضمن افصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة لقراراتهم . يعتقد الباحثان ان المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها في التقارير السنوية للمصارف العراقية الخاصة في ظل القوانين والتعليمات النافذة حالياً غير كافية لسد احتياجات الأطراف المتعاملة في سوق العراق للأوراق المالية من المعلومات والتي أثرت في مستوى الشفافية والإفصاح المقدم من قبل تلك المصارف ، وعليه يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال صياغة الأسئلة الآتية :

أ- ما مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير السنوية المنشورة للمصارف العراقية في ظل وجود تلك القوانين والتعليمات ؟

ب- ما هي اتجاهات مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير السنوية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة 2011م- 2017م ؟

ت- ما هو تأثير اعتماد المصارف العراقية الخاصة معايير الإبلاغ المالي الدولية في إعداد تقاريرها المالية السنوية بدلاً عن النظام المحاسبي الموحد على مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة ؟
أهداف الدراسة :

أ - قياس مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير السنوية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة للمدة 2011م- 2017م لكل من هيكل الملكية ، وحقوق المستثمرين ، ومستوى الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات، وبنية مجلس الإدارة ونشاطاته.

ب - تحديد اتجاهات الشفافية والإفصاح خلال المدة (2011م- 2017م).

ت - المساهمة في الحكم على نتائج تطبيق القوانين واللوائح النافذة خلال المدة التي يغطيها البحث مع إمكانية تحديد مواقع التحسين المطلوبة من قبل الهيئات المشرفة في الفترات المقبلة.

ث - بيان أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في مستوى الشفافية والإفصاح للعامين 2016م- 2017م.

فرضيات الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة المشار إليها أعلاه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: في ظل القوانين والتعليمات المحلية النافذة فإن مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة مرتفع.

الفرضية الثانية: في ظل القوانين والتعليمات المحلية النافذة فإن مستوى الشفافية والإفصاح لم يتحسن خلال المدة 2011م- 2017م.

الفرضية الثالثة: ليس هناك تأثير لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة عام 2016.

الفرضية الثالثة: ليس هناك تأثير لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة عام 2016م.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة بما يأتي :

1 - التأكيد على أهمية التوسع في الشفافية والإفصاح ، سيما بعد أن أظهرت معظم البحوث العلمية ضرورة زيادة مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للكيانات الاقتصادية لما لها من أثر كبير في قرارات المستثمرين واداء السوق المالي.

2 - قياس تطور الشفافية والافصاح خلال سلسلة زمنية بين 2011م -2017م في التقارير السنوية للمصارف العراقية الخاصة بعكس الدراسات المحلية السابقة التي اعتمدت في دراستها على بيانات سنة واحدة أو اثنتين .

3 - هذه الدراسة هي جزء من الجهود التي تزيد من الضغط على المهنة المحاسبية في العراق حول ضرورة الارتقاء بمستوى الاداء المهني من خلال تحسين الشفافية والافصاح في التقارير السنوية للكيانات الاقتصادية العراقية.

4 - تقدم هذه الدراسة دليلاً حول جدوى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بدلاً من النظام المحاسبي الموحد (المحلي) من قبل المصارف العراقية الخاصة ، من خلال قياس تطور الشفافية والافصاح في ظل النظامين .

الدراسات السابقة :

دراسة : احمد رجب عبدالمك ، (2010م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية ، وأعتمد الباحث على مقياس S&P لتحديد مستوى الشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق المال السعودي . توصل البحث إلى أن مستوى الشفافية في السوق السعودي مرتفع بالمقارنة مع الأسواق الناشئة الأخرى وتقارب مستوى الشفافية بين القطاعات المختلفة ، وهذا يعنى التزام الشركات بما تقرره هيئة سوق المال السعودي.

دراسة : الججاوي والخفاجي ، (2015م):

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى التزام الشركات العراقية بشفافية الإبلاغ المالي من خلال توظيف مؤشرات Standard and poor's لتحليل التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى ضعف التزام الشركات عينة البحث بمتطلبات الشفافية في الإبلاغ المالي، إذ بلغت نسبة التزام الشركات عينة البحث بمتطلبات الشفافية 37.75% ، وعزى الباحثان سبب ذلك إلى أن مؤشرات S&P تتضمن بنود لا تفصح عنها الشركات العراقية في تقاريرها السنوية بصورة نهائية بسبب التزام تلك الشركات بالمتطلبات المحلية التي تنص عليها القوانين السارية وتلك البنود لم ينص عليها أي قانون.

دراسة : علي وشاكر ، (2017م) :

هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة الاحصائية بين التحفظ وشفافية الافصاح عن المعلومات المحاسبية حيث اعتمد الباحثان على مقياس (Standard & poor's) لقياس شفافية الإفصاح ، في حين تم استخدام مقياس القيمة الدفترية الى القيمة السوقية لحقوق الملكية لقياس التحفظ المحاسبي. توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات أهمها التزام عدد معقول من الشركات عينة البحث بالتحفظ المحاسبي وشفافية الافصاح، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط وتأثير قوية بين التحفظ المحاسبي وشفافية الافصاح عن المعلومات في عينة الدراسة .

دراسة : سلطان حسن محمد ، (2018م):

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى شفافية القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، حيث تم اختيار عينة مكونة من 60 شركة من مختلف القطاعات الاقتصادية، واعتمد الباحث في قياس مستوى الشفافية على مقياس S&P ، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت عالي.

دراسة : Patel & Dallas , (2002)

هذه الدراسة توضح كيف اجرت ستاندر و بورز دراسة متخصصة بفحص ممارسات الشفافية والافصاح (T&D) Transparency and disclosure للشركات في جميع انحاء العالم والتي تناولت اسئلة مثل : هل تقدم الشركات الافصاح الاكثر شمولاً في ملفاتها الاساسية ؟ هل الشركة تفصح عما يطلبه القانون ؟ هل هناك شيء مهم في الاختلاف بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة ؟ وكيف يمكن تحسين T&D ؟. تشير نتائج الدراسة الى اختلاف واسع في مدى T&D في البلدان والمناطق المختلفة، بل ان هناك اختلافات واسعة بين شركات المنطقة الواحدة كما هو حاصل بالنسبة للشركات الامريكية والذي يرجع الى حد كبير الى الافصاح غير المالي، حيث ان هذا الاخير بحاجة التي تحسينات خاصة بالأمر غير المالية بعكس الامور المالية التي حصلت تقريبا جميع الشركات على اعلى الدرجات في الجزء المتعلق بها .

دراسة : Uyar & Kilic , (2012)

هدفت هذه الدراسة الى فحص ما اذا كانت ممارسات الافصاح الطوعي للشركات التركية المدرجة في البورصة ذات اهمية في تحديد القيمة السوقية في سوق راس المال ام لا. تألفت عينة الدراسة من 129 شركة صناعية لعام 2010. تم جمع البيانات المتعلقة بمستوى الافصاح الطوعي والمتغيرات الاخرى عن طريق تحليل محتويات التقارير المالية. استنتجت الدراسة بأن الإفصاح الطوعي ذو صلة وثيقة بقيمة الشركة ، فكما أفصحت الشركة عن معلومات طوعية كلما ارتفعت قيمتها في نظر المستثمرين ، لذلك يمكن قبول هذه النتائج كإشارة لمزيد من الافصاح لأصحاب المصلحة.

دراسة : Arose & Bucevska , (2017)

هدفت هذه الدراسة الى اختبار سلوك الشركات في البلدان الاشتراكية سابقا والمتعلقة بالتطبيقات الجيدة لممارسة حوكمة الشركات ، حيث عملت الى تقييم مستوى الشفافية والافصاح وتحديد ما إذا كانت هناك عوامل يمكن ان تؤثر بشكل منهجي في سلوك الشركات. استخدمت في هذه الدراسة عينة من 145 شركة من دول كرواتيا ومقدونيا وسلوفينيا وصربيا. تم اعتماد مقياس (S&P) لتقييم الشفافية ومستويات الافصاح . وبشكل عام وجد ان الشركات في هذه البلدان تتخلف من حيث الشفافية والافصاح وراء أقرانها من جميع أنحاء العالم وأن درجة الشفافية والإفصاح تشير بوضوح الى ان البلدان والتي لديها روابط مع الغرب قد وصلت الى مستويات أعلى من الشفافية ، بالإضافة الى عوامل أخرى مؤثرة في مستوى التنمية الاقتصادية وعضوية الاتحاد الاوربي . وكذلك كشف التقييم ان الشركات قد حصلت على اعلى الدرجات في الجزء المتعلق بالمعلومات المالية والذي يعزى الى تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) في جميع هذه البلدان.

الشفافية والافصاح حدودها ومعوقاتها:

أولاً : لماذا الشفافية والافصاح ؟

لقد أصبحت المعلومة الشفافة واحدة من المفردات التجارية السائدة بسرعة والتي تقدم كوصف للمعلومات المالية عالية الجودة ، تتوفر فيها كل من الخصائص النوعية الأساسية والمعززة . وفي إطار العلاقة مع التقارير المالية تعرف الشفافية على انها "المدى الذي تكشف فيه التقارير المالية عن اقتصاديات الكيان الأساسية

بطريقة يمكن فهمها بسهولة من قبل أولئك الذين يستخدمون التقارير المالية" (Barth&Schipper,2008,p1) ، وعليه فإن تجاهل أهمية الشفافية والإفصاح في التقارير المالية يعني مفاجآت سيئة في المستقبل . تجدر الإشارة الي ان موجة من فضائح الشركات في العقد الاخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي جعلت من حوكمة الشركات موضوعا مهما يناقش في المجالات السياسية والاكاديمية والمهنية ، فالسمة المركزية لتلك الفضائح هي في الافتراض بان اللوم يقع على عاتق ادارة الشركات . ولهذا السبب ، فإن البحث في مجال الحوكمة سينتقل على القضية الاساسية للحكم الرشيد (Djokic&Duh,2015,p373) . الشفافية والإفصاح باعتبارها مؤشر أساسي في الحوكمة تُمكن من توضيح الجودة في الادارة والرقابة ، مثل هذه المعلومات يمكن أن تعمل على تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق الحد من تضارب المصالح وتكاليف رقابة الاداء الإداري (Stiglbauer , 2010 , p162).

إن المزيد من المعلومات الشفافة المفصّل عنها حول منشآت الأعمال تسمح للمستثمرين بتقييم امكاناتها في النمو على نحو أفضل واستثمار أموالهم في تلك المنشآت التي يمكن أن تولد عائد أكبر ، وعليه فإن إعادة توزيع الثروة بين الشركات المتنافسة بسبب ارتفاع مستوى الإفصاح يبدو أقل ضرراً من سوء تخصيص رأس المال ، ولهذا فإن مزيداً من الإفصاح والشفافية يمكن أن يحقق نتيجة أفضل (Renneboog, 2010,p6) (Martynova &) .

إن العلاقة العكسية بين مستويات الشفافية والإفصاح ومخاطر السوق تدعو الي مزيد من الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة لمنشآت الاعمال ، حيث ان المنشآت ذات المستويات الأقل لديها مخاطر سوقية أعلى وهذا ينعكس بدوره في تكلفة رأس المال ، فكلما ارتفعت مخاطر السوق ارتفعت تكلفة رأس المال والعكس صحيح ، حيث ان المنشآت التي تميز نفسها عن طريق زيادة الشفافية والإفصاح في المعلومات المقدمة سوف تقلل من مخاطر السوق وبالتالي تخفض من تكلفة رأس المال (Patel & Dallas , 2002 , p12) . يمكن أيضاً النظر الى الشفافية كوسيلة لتدعيم المساءلة والانضباط الداخلي فاذا كانت الأفعال والقرارات مرئية ومفهومة ، فإنه يمكن خفض تكلفة المراقبة ، فالجمهور قادر على مراقبة منشآت الأعمال ويتمكن المساهم والمستخدم من تكوين فكرة أفضل عن ادارة المنشأة ويراغب الدائنين المقترضين بشكل كاف ، ولذلك بوجود مستوى عالٍ من الشفافية والإفصاح فإن القرارات السيئة لا تمر دون أن تلاحظ (الحالمي ، 2018 ، ص205) .

على الرغم من ان النظرية الاقتصادية لا تميز بما فيه الكفاية في تفسير المقصود بزيادة مستويات الإفصاح (كمية أو نوعية) أو كلاهما، كذلك فان النظرية الاقتصادية لا تفسر كيف ينشأ عدم التماثل في المعلومات (بين المساهمين والادارة) ، الشرط الوحيد هو ان المعلومات تظهر عدم تماثل بحد ذاته (Leuz & Verrecchia , 2000 , p92) وإن الالتزام بزيادة مستويات الإفصاح يقلل من احتمال عدم تماثل المعلومات بين الشركة ومساهميها أو بين البائعين والمشتريين لأسهمها وهذا بدوره يمكن ان يقلل الخصم الذي يتم به بيع أسهم منشأة الأعمال وبالتالي انخفاض في تكاليف الاصدار (Baiman & Verrecchia , 1996 , p1)

صحيح ان الشفافية لا تغير الطبيعة أو المخاطر الكامنة في النظم المالية ، فهي لا تمنع وقوع الازمات المالية ولكن قد تخفف من استجابة (رد الفعل) المتعاملين في السوق المالي للأخبار السيئة ، فالشفافية تساعد المتعاملين في السوق على توقع الأسوء من الأخبار ونقلل من احتمال الذعر وانتشاره (Lepadatu & Pirnau, 2009, p103) . وعلى صعيد الاستثمارات الدولية لربما تكون الحاجة للشفافية والافصاح اكبر ، فالشركات متعددة الجنسية تعمل من خلال شبكة من الشركات التابعة والشقيقة والمشاريع المشتركة والتي تعمل في ولايات قضائية مختلفة وبدون الشفافية والافصاح فان العديد من الكيانات تظل مخفية عن الراي العام وعن التدقيق وبالتالي قد يكون من المحتمل أن لا يتم الإبلاغ عن الحيازات المادية للشركات وأن المستثمرين ليس لديهم صورة واضحة وشاملة لعمليات المجموعة وايراداتها وأرباحها وضرائباها . (Fung, 2014, p76)

ثانياً : حدود الشفافية والافصاح ومعوقاتها :

في ضوء الإطار المفاهيمي للمحاسبة والتقارير المالية لـ IASB و FASB وما ورد في قائمة المفاهيم رقم (8) فإن المعلومات حول الأداء المالي لوحدة الإبلاغ يمكن أن يساعد المستخدمين في فهم التغيرات في مواردها الاقتصادية يكون مفيدا للمستخدمين في تقييم قدرة وحدة الإبلاغ في الماضي والمستقبل على توليد صافي التدفقات النقدية (p18 , 2010 , FASB) . إن هذا الإفصاح سوف يعمل على تقليل المخاطر التي يتعرض لها المتداولون في سوق الأوراق المالية ويؤثر في تكلفة رأس المال (Easley & O'hara, 2004, p15-79) ، بالمقابل هناك جهود لمنظمات مناهضة للشفافية والإفصاح في العديد من بلدان العالم ، حيث تعتقد إن هناك أسباب شرعية لعدم الإفصاح في حالات يمكن تبريرها على أساس الخصوصية والسرية، ويقدمونها على أساس الأمن القومي والاستقرار والمفاوضات التكتيكية والتقييد بالوحدة العامة ، مثل هذه الاستثناءات قد يكون لها ما يبررها في بعض الظروف (Vishwanath & Kaufmann , 2001 , p44). بالإضافة الى ذلك هناك من يرى إن الشفافية والافصاح يمكن أن تلعب دورا سلبياً، اذ تشير بعض الدراسات الى الجانب المظلم من الشفافية والإفصاح على سبيل المثال قدم (Clinch & Verrecchia , 2011) دليلا على إن الإفصاح الطوعي يرتبط بزيادة تكلفة رأس المال ، ويبين (Edmans et al. , 2013) إن سياسة الإفصاح المرتفعة (كما سماها) يمكن أن تشوه قرارات الاستثمار الحقيقي وبالتالي تعمل على تقليل الاستثمار (Edmans et al. , 2013 , p28). توصل (Han et al. , 2014) الى ان هناك نتائج سلبية للإفصاح في الأسواق الناشئة التي يسيطر عليها تجار تجزئة غير مطلعين يمكن أن يلعبوا دورا مهماً ليس في تحديد أسعار الأوراق المالية فقط ولكن أيضا في قرارات الاستثمار الحقيقية ، ولذلك أوصت الجهات المسؤولة عن ادارة تلك الاسواق الناشئة غير المؤهلة التي يسيطر عليها تجار الضوضاء كما يسميهم بأن لا يدفعوا بشكل أعمى الى مزيد من الشفافية والإفصاح قبل أن تصبح تلك الأسواق أكثر نضجاً (Han et al. , 2014 , p21-22). بشكل عام ، إن الشركات تتردد في الإفصاح طوعاً عن جميع المعلومات من تلقاء نفسها لأنها تصطدم بمعوقات عملية يمكن أن تتضمن الآتي :

1- إن وضع نظام للإفصاح المالي بتعقيده وصيانتها ليس بدون تكلفة ، فهو بحاجة الى مزج العديد من العناصر المالية وغير المالية ليس بالسهولة الإفصاح عنها، إذ يتم تحديد العديد من القواعد المحاسبية والإفصاح عنها والتي يجب على الشركات اتباعها (Bushman & Smith , 2004 , p65).

2- زيادة الشفافية والإفصاح يمكن أن يعمل على فقدان المزايا التنافسية ومن ثم الانخفاض في الربحية، خاصةً عندما يضع المزيد من الشفافية والإفصاح لأنشطة الشركة وعملياتها أمام جميع الأطراف بما في ذلك المنافسين ولذلك هناك ميل لتقليل الإفصاح (Mohammadi & Nezhad , 2015 , p61).

ثالثاً : نماذج قياس الشفافية والإفصاح:

إن المشكلة الأساسية التي تواجه الباحثين في قياس الشفافية والإفصاح هي في إيجاد مقياس لشيء غير قابل للقياس بطريقة مباشرة ، ويتكون من مكونات متعددة مختلفة الأنواع (Arson and Bucevska, 2017, p748) . فالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات هي موضوع متغير باستمرار ويرجع ذلك جزئياً إلى الزيادة في التشريعات التي لها تأثير على تنظيم أنواع المعلومات المختلفة التي تتشاركها الشركات مع أصحاب المصلحة سواء كان إلزامياً أو طوعياً (Scaltrito, 2015, p473) .

تشير الأدبيات المحاسبية إلى ان الدراسات في هذا المجال استخدمت أدوات وأنظمة مختلفة من أجل قياس مستوى وجودة الشفافية والإفصاح المقدم من قبل الشركات ، حيث تم تقسيم تلك النماذج أو الطرائق إلى الآتي : (Huiyun & Pempg, 2010, p246)

(1) التقييم من قبل وكالات موثوقة مثل (أ) تصنيف الإفصاح عن مؤسسة المحاسبة المالية (FAF) .
 (ب) تصنيف الإفصاح عن إدارة الاستثمار والبحوث (AIMR) ، (ت) تصنيف الشفافية والإفصاح لدى شركة ستاندرد وبورز ، (هو المقياس المعتمد في البحث الحالي).

(2) مؤشر تقييم الإفصاح الذي بناه العلماء في أبحاثهم مثل (أ) مؤشر الإفصاح الطوعي وفقاً (Meek, 1995) ، (ب) مؤشر الإفصاح الطوعي وفقاً (Botosan, 1997) .

دراسات أخرى عملت على تصنيف الأساليب المختلفة في تقييم مستوى الإفصاح المقدم من قبل الشركات ، واستخدمت الأدوات الآتية : (Scaltrito , 2017 , p466)

(1) الأدوات الذاتية Subjective tools (مثل المسح والاستبانة والتقييم الخارجي ورأي المحلل). كل هذه الأدوات تستخدم مباشرة من دون الاعتماد على تحليل المعلومات للمصدر الأصلي .

(2) الأدوات الموضوعية Objective tools (أي تحليل المحتوى ومؤشر الإفصاح وتغير الأحداث وتقلباتها) هذه الفئات من الأدوات التي تنفذ استناداً إلى الدراسة المباشرة للمعلومات والوثائق الأصلية للمصدر (الشركة).

في هذه الدراسة يعتمد الباحثان على واحد من أكثر النظم الشاملة لقياس الشفافية والإفصاح تم وضعه بواسطة S&P ، إذ يتم بموجبه فحص التقارير السنوية للشركات من خلال دراسة 98 بند أو صفة من المعلومات مقسمة على ثلاث محاور رئيسية (Patel & Dallas, 2002, p18) وهي كالتالي:

المحور الأول: هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (28 بند) ، يضم المحور ثلاث مؤشرات هي :
 1. مؤشر شفافية الملكية (11 بند).

2. مؤشر تركيز هيكل الملكية (8 بنود).
3. مؤشر إجراءات التصويت واجتماعات المساهمين (9 بنود)، ولان القوانين العراقية لا تسمح بإصدار الاسهم الممتازة ، فقد تم استبعاد المتطلبات التي تتناول الشفافية والافصاح المتعلقة بالأسهم الممتازة الأمر الذي جعل بنود التقييم في هذا المحور (23) بند بدلاً من (28) وجعل بنود التقييم الكلي (93) بند بدلاً من (98) بند حسب ما ورد في المقياس الاصيلي ل S&P .
- المحور الثاني: الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات (35 بنداً)، ويضم المحور أربع مؤشرات هي الآتي:
1. مؤشر اتجاهات الشركة (15 بنداً).
 2. مؤشر السياسات المحاسبية (9 بنود).
 3. مؤشر تفصيلات السياسات المحاسبية ككل (3 بنود).
 4. مؤشر هيكلية وتعاملات الأطراف ذات العلاقة (8 بنود).
- المحور الثالث: بنية مجلس الإدارة ونشاطاته (35 بنداً)، ويضم المحور أربع مؤشرات هي:
1. مؤشر بنية مجلس الإدارة وتكوينه (8 بنود).
 2. مؤشر دور مجلس الإدارة (12 بنداً).
 3. مؤشر تدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم (6 بنود).
 4. مؤشر تقييم وتعويضات المدراء التنفيذيين (9 بنود).

البيانات والمنهجية:

تتكون عينة البحث من (10) مصارف عراقية خاصة مدرجة في سوق العراق لأوراق المالية وهي كما تظهر في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): المصارف العراقية الخاصة المكونة لعينة الدراسة

اسم المصرف	تاريخ التأسيس
مصرف بغداد	1992/2/18
مصرف الخليج التجاري	1999/10/20
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993/7/7
المصرف الأهلي العراقي	1995/1/2
مصرف سومر التجاري	1999/5/26
المصرف المتحد للاستثمار	1994/8/20
المصرف التجاري العراقي	1992/2/11
مصرف الاستثمار العراقي	1993/7/12
المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	1992/12/19
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	2005/3/13

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف ، 2011م-2017م

هناك العديد من العوامل المشتركة بين مكونات عينة البحث ، فالجميع يخضع للتشريعات والقوانين العراقية وتعليمات ورقابة البنك المركزي العراقي بشكل مباشر ، والجميع مرّ بالظروف الاقتصادية والسياسية نفسها

خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ومدة ما بعد التغيير في العام 2003م (باستثناء مصرف كردستان)، فضلاً عن احتفاظهم بمواقع إلكترونية على شبكة المعلومات الدولية.

يستند هذا البحث على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الوثائق الرئيسية العامة لكي تساعد في إجراء المقارنات المتسقة والموضوعية ، مع العلم أنّ بعض المصارف تقدم إفصاحات ومعلومات إضافية وثيقة الصلة بأصحاب المصلحة من خلال مواقعها الإلكترونية . فالنقارير السنوية للمصارف عينة البحث هي المصدر الأساسي والأكثر أهمية ، فهي وثيقة للمعلومات المالية وغير المالية، وهي أداة تستخدمها منشآت الأعمال للتفاعل والتواصل مع أصحاب المصلحة على أساس منظم. (Scaltrito, 2015, p472)

يساهم هذا البحث في الأدبيات الحالية للشفافية والإفصاح عن طريق إضافة بعد كمي إلى قياس الشفافية والإفصاح ، إذ تأخذ المصارف التي لا تلتزم في الكشف عن صفة أو بند محدد ضمن مقياس S&P بدرجة : (0) ، في حين تأخذ المصارف التي تلي بنود الإفصاح عن صفة أو بند محدد ضمن المقياس بدرجة: (1) ، بحيث أنّ الترتيب العام يعكس نسبة الرقم من الصفات (البند) الموجودة في التقارير من أصل (93) صفة أو بند، والتي تمثل الحد الأعلى، وهذا بدوره يمكن من تحديد قيم التصنيفات الفردية في كل محور من المحاور الثلاثة المذكورة آنفاً.

إنّ بعض المعايير المطلوب الإفصاح عنها في مقياس S&P هي متطلبات واردة من قبل سلطة محاسبية أو تنظيمية ، لذلك فهي بمثابة معايير للإفصاح الإلزامية ، في حين هناك معايير مطلوبة غير مضمنة في لائحة أو تشريع ، لذلك هي عبارة عن معايير للإفصاح الطوعي. مشكلة هذا المقياس هو الفشل في التمييز بين الإفصاحات الطوعية والإلزامية.

مناقشة نتائج الاختبار :

إنّ قياس الشفافية والإفصاح وتحديد مسار تطورها لعينة البحث من المصارف العراقية الخاصة للمدة 2011-2017 على وفق مقياس Standard and poor's تظهر العديد من الحقائق بشأن مستوى الشفافية والإفصاح ونوعيته. الجدول الآتي يوضح المقاييس التفصيلية للمحاور الثلاثة المكونة للمقياس وهي: هيكل الملكية وحقوق المستثمرين، والشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات، وبنية مجلس الإدارة ونشاطاته، والتي أخذت الأرقام (1) و(2) و(3) على التوالي .

جدول رقم (2) : نسب الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة (عينة البحث) للمدة 2011-

2017

اسم المصرف	رقم المحور	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط العام
	(1)	0.12	0.12	0.12	0.12	0.13	0.14	0.15	0.13
مصرف بغداد	(2)	0.21	0.21	0.21	0.21	0.27	0.27	0.29	0.24
	(3)	0.13	0.13	0.13	0.13	0.15	0.16	0.16	0.14
المتوسط العام للشفافية والإفصاح	(1)	0.46	0.46	0.46	0.46	0.55	0.57	0.60	0.51
	(2)	0.20	0.20	0.20	0.20	0.28	0.29	0.29	0.24
مصرف الخليج التجاري	(3)	0.11	0.12	0.15	0.15	0.18	0.18	0.18	0.15

0.50	0.57	0.57	0.56	0.47	0.47	0.44	0.43	المتوسط العام للشفافية والإفصاح
0.11	0.10	0.10	0.10	0.09	0.09	0.15	0.13	مصرف الشرق الأوسط (1)
0.23	0.29	0.29	0.21	0.20	0.21	0.21	0.21	العراقي للاستثمار (2)
0.15	0.15	0.15	0.15	0.14	0.12	0.19	0.15	(3)
0.49	0.54	0.54	0.46	0.43	0.42	0.55	0.49	المتوسط العام للشفافية والإفصاح
0.15	0.17	0.17	0.17	0.15	0.15	0.14	0.11	المصرف الأهلي العراقي (1)
0.22	0.26	0.25	0.25	0.20	0.18	0.19	0.19	(2)
0.19	0.24	0.23	0.22	0.19	0.15	0.15	0.15	(3)
0.56	0.67	0.65	0.64	0.54	0.48	0.48	0.45	المتوسط العام للشفافية والإفصاح
0.12	0.14	0.14	0.11	0.11	0.11	0.11	0.11	مصرف سومر التجاري (1)
0.23	0.26	0.26	0.22	0.21	0.21	0.21	0.21	(2)
0.13	0.12	0.15	0.15	0.13	0.13	0.13	0.13	(3)
0.48	0.52	0.55	0.48	0.45	0.45	0.45	0.45	المتوسط العام للشفافية والإفصاح
0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.13	0.13	(1)
0.21	0.24	0.24	0.20	0.20	0.20	0.19	0.19	المصرف المتحد (2)
0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	للاستثمار (3)
0.47	0.50	0.50	0.46	0.46	0.46	0.44	0.44	المتوسط العام للشفافية والإفصاح
0.12	0.11	0.12	0.13	0.13	0.14	0.14	0.09	المصرف التجاري (1)
0.21	0.24	0.24	0.20	0.19	0.19	0.19	0.18	العراقي (2)
0.12	0.12	0.12	0.14	0.13	0.12	0.12	0.10	(3)
0.45	0.47	0.48	0.47	0.45	0.45	0.45	0.37	المتوسط العام للشفافية والإفصاح
0.11	0.13	0.11	0.11	0.11	0.11	0.11	0.11	مصرف الاستثمار (1)
0.20	0.24	0.24	0.19	0.19	0.18	0.17	0.16	العراقي (2)
0.11	0.12	0.12	0.13	0.11	0.11	0.10	0.09	(3)
0.42	0.49	0.47	0.43	0.41	0.40	0.38	0.36	المتوسط العام للشفافية والإفصاح
0.14	0.15	0.15	0.15	0.15	0.14	0.13	0.12	المصرف العراقي (1)
0.21	0.24	0.24	0.20	0.20	0.20	0.19	0.19	الاسلامي للاستثمار (2)
0.14	0.16	0.14	0.14	0.14	0.13	0.13	0.13	والتنمية (3)
0.48	0.54	0.52	0.49	0.49	0.47	0.45	0.44	المتوسط العام للشفافية والإفصاح
0.11	0.12	0.11	0.11	0.12	0.10	0.12	0.12	مصرف كردستان (1)
0.22	0.24	0.23	0.20	0.21	0.21	0.22	0.21	الدولي الاسلامي (2)
								للاستثمار والتنمية
0.16	0.17	0.17	0.17	0.16	0.16	0.15	0.15	(3)
0.49	0.53	0.51	0.48	0.49	0.47	0.49	0.48	المتوسط العام للشفافية والإفصاح

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف، 2011م-2017م

من الجدول رقم (2) يمكن التوصل إلى خلاصة النتائج على مستوى كل محور من محاور الدراسة الثلاثة الآتية الذكر، والتي من خلالها يمكن الوصول إلى المقياس الإجمالي لتطور الشفافية والإفصاح لجميع مصارف العينة لفترة الدراسة من خلال الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3) : المقياس الاجمالي لتطور نسب الشفافية والافصاح لعينة البحث للمدة 2011م-2017م

مؤشرات القياس	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط العام
هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	0.11	0.13	0.12	0.12	0.12	0.13	0.13	0.12
الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	0.20	0.20	0.20	0.20	0.23	0.26	0.26	0.22
بنية مجلس الإدارة ونشاطاته	0.13	0.13	0.13	0.13	0.15	0.15	0.15	0.14
المتوسط العام للمقياس الإجمالي للشفافية والإفصاح	0.44	0.46	0.45	0.46	0.50	0.53	0.54	0.48

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف، 2011م-2017م
من الجدول رقم (3) يتضح أن المتوسط العام لمقياس الشفافية والإفصاح لعينة البحث قد ارتفع من (44%) في العام 2011 إلى (48%) في العام 2017 (هذا يعني ان المصارف العراقية الخاصة عينة البحث قد أفصحت عن 44% فقط من المجموع الكلي للبنود أو الصفات المطلوب الإفصاح عنها في هذا المقياس وبالبالغة (93) بنداً ، والذي ارتفع الى 48% في العام 2017) . هذا يمثل معدلاً ضعيفاً للتحسن خلال سبعة أعوام.

بالنسبة للمحور الأول كمقياس للشفافية والإفصاح (هيكل الملكية وحقوق المستثمرين)، فإن متوسطه يتميز بالاستقرار أكثر من غيره من المحاور الأخرى ، إذ إنَّ تحليل الاتجاه بالمقارنة مع سنة 2011 (سنة أساس) كانت ما يلي:

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
%100	%110	%105	%108	%111	%111	%114

أنَّ جميع المصارف في هذا المحور كان لديها نسبة عالية للشفافية والإفصاح في البند الأول (شفافية الملكية) ، بسبب عدم وجود تغييرات في القوانين العراقية الخاصة بإصدار الأسهم والاكتتاب بها وبأنواعها ، إذ بقيت القوانين العراقية تسمح فقط بإصدار الأسهم العادية وبقيمة تساوي دينار واحد من دون السماح بإصدار أسهم ممتازة . أما البند الثاني والثالث والمتمثلين في تركيز هيكل الملكية ، وإجراءات التصويت على التوالي ، فقد كانت نسب الشفافية والإفصاح فيهما منخفضة ولجميع المصارف. الجدول الآتي يبين نسبة متوسط البند للأعوام السبعة إلى درجات المحور في المقياس البالغة (23) بنداً أو صفة بحسب المصارف المكونة لعينة الدراسة .

جدول رقم (4): نسبة البند إلى مجموع درجات المحور الأول (الشفافية والإفصاح لهيكل الملكية)

اسم المصرف	شفافية الملكية	هيكل تركيز الملكية	إجراءات التصويت
مصرف بغداد	**%26	%10.5	%14.9
مصرف الخليج التجاري	%26	%9.3	%8.7
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	%26	%4.9	%11.8
المصرف الأهلي العراقي	%26	%24.8	%12.4
مصرف سومر التجاري	%26	%13.0	%8.0
المصرف المتحد للاستثمار	%26	%24.8	%30.4

المصرف التجاري العراقي	26%	18.6%	30.4%
المصرف الاستثمار العراقي	26%	8.6%	9.9%
المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	17.3%	24.8%	14.9%
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	17.3%	18.6%	9.3%

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف، 2011م-2017م

** تم حساب النسبة من قسمة المتوسط العام لشفافية الملكية لمدة الدراسة (7) اعوام / 23 بند التي يتكون منها المؤشر . (بالنسبة لمصرف بغداد $26\% = 23 / 5.98$) .

بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بالشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات كان بمثابة المحور الأكثر اهتماماً من قبل جميع المصارف عينة البحث مقارنة مع المحورين الآخرين، وكما موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (5): نسب المتوسط العام لمكونات مقياس S&P بحسب المصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	هيكل الملكية وحقوق المستثمرين	الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	بنية مجلس الإدارة ونشاطاته
مصرف بغداد	12.7%	24%	14.1%
مصرف الخليج التجاري	10.8%	23.9%	15.3%
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	10.5%	23.4%	15%
المصرف الأهلي العراقي	15.1%	21.9%	18.8%
مصرف سومر التجاري	11.6%	23%	13.3%
المصرف المتحد للاستثمار	13.6%	21.3%	11.8%
المصرف التجاري العراقي	12.1%	20.8%	11.9%
مصرف الاستثمار العراقي	11%	20%	10.8%
المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	14.1%	21%	13.7%
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	11.1%	21.9%	16.2%

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف، 2011م-2017م

إنَّ السبب في هذه النتائج ربما يعود إلى القوانين والتعليمات المالية والمحاسبية الملزمة للمصارف العراقية بشأن الإفصاح عن المعلومات في تقاريرها المالية وبالصيغ المحددة في النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف والمطبق لغاية نهاية العام 2015، وكذلك التزام تلك المصارف بالتحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في العامين 2016 و 2017 والذي يطالب بإفصاح أكبر في السنتين الأخيرتين، فإذا اعتمدنا سنة 2011 سنة للأساس فأن تحليل الاتجاه لنسب الشفافية والإفصاح تغيرت بالشكل الآتي :-

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
100%	101	101.5	102.5	113.6	128.6	130

أما بالنسبة للمحور الثالث الخاص ببنية مجلس الإدارة ونشاطاته، فهو يمثل الحالة الوسط بين المحورين الأول والثاني في مقياس S&P لقياس الشفافية والإفصاح للمصارف عينة الدراسة . وفي اعتقادنا إنَّ هذا التحرك للمقياس في هذا المحور يمكن أن يُعزى إلى ما يأتي :-

1. ارتباطاً بالدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس الإدارة في ممارسة الإدارة والإشراف على منشأة الأعمال بشكل سليم ، فإن الجهات التنظيمية تؤكد على دور لجان المراجعة في إنجاز مهام مجلس الإدارة . وتقريباً إن هذا الأمر بدأ أكثر انتظاماً في السنوات الأخيرة من المدة قيد البحث ، إذ إن جميع المصارف أصبحت تنشر تقرير لجنة المراجعة في تقاريرها السنوية والإفصاح عن أعضائها .
2. من بين العوامل التي ساهمت في عدم زيادة هذا المحور هي أن جميع المصارف العراقية الخاصة عمدت إلى (أ) عدم الإفصاح عن الأجور التي يتقاضاها المدققين الخارجيين (ب) عدم الإفصاح عن الأعمال الاستشارية الإضافية التي يكلف بها المدققين الخارجيين لصالح تلك المصارف (ج) عدم الإفصاح عن أية معلومات بخصوص المدراء التنفيذيين والمتعلقة بطريقة تعيينهم وتدريبهم وتعويضاتهم المالية .
3. التأكيدات المتزايدة على الدور الكبير الذي يجب أن يؤديه مجلس الإدارة كجهة يمكن أن تؤدي دوراً مستقلاً في المحافظة على أموال المساهمين، والحد من السلوكيات غير المرغوب بها من قبل المدراء التنفيذيين، ووضعه للأسس السليمة لتحسين أداء أجهزة التدقيق الداخلي. ومع ذلك فقد كانت نسبة كل بند إلى مجموع البنود في هذا المحور تظهر أن المعلومات المتعلقة بالمدراء التنفيذيين هي الأقل إفصاحاً من غيرها، وهذا يبدو واضحاً في الجدول الآتي رقم (6):

جدول رقم (6): نسبة البند الى مجموع درجات المحور الثالث (بنية مجلس الإدارة ونشاطاته)

اسم المصرف	بنية مجلس الإدارة	دور مجلس الإدارة	تدريب المديرين وحوافزهم	تقييم وتعويضات المدراء التنفيذيين
مصرف بغداد	9.3%*	13.8%	8.5%	5.7%
مصرف الخليج التجاري	12.6%	15.9%	6.9%	4.08%
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	13.4%	14.6%	6.5%	5.3%
المصرف الأهلي العراقي	12.6%	20.8%	11.02%	5.7%
مصرف سومر التجاري	11.4%	8.5%	8.5%	4.8%
المصرف المتحد للاستثمار	11.4%	11%	9.7%	5.7%
المصرف التجاري العراقي	10.6%	11.4%	6.9%	2.8%
مصرف الاستثمار العراقي	9.7%	13.4%	2.8%	2.8%
المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	9.3%	18.7%	5.7%	2.8%
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية	14.2%	17.9%	5.7%	5.3%

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف، 2011م-2017م

** تم حساب النسبة من قسمة المتوسط العام لشفافية الملكية لمدة الدراسة (7) اعوام / 35 بند التي يتكون منها المؤشر . (بالنسبة لمصرف بغداد $3.286 / 35 = 9.3\%$) .

النتائج :

1. إنَّ مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية السنوية للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة قيد البحث (2011م - 2017م) كانت منخفضة إذ بلغ متوسطها العام 48% (بحسب الجدول رقم 3). وهذه النتيجة تتنافى مع مضمون فرضية البحث الأولى "ارتفاع مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة".
2. هناك تحسن في المستوى العام للشفافية والإفصاح خلال المدة قيد البحث ، إذ ازداد مؤشر الشفافية والإفصاح وفقاً للمقياس المستخدم (S&P) من 44% في العام 2011م الى 54% في العام 2017م ، وهذه النتيجة تتنافى مع مضمون فرضية البحث الثانية " تراجع مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة للمدة 2011م - 2017م.
3. إنَّ الانخفاض في مستوى الشفافية والإفصاح للمحور الأول ناتجاً عن الانخفاض في البند الثاني والثالث من المحور ، والمتمثلة ببند تركيز هيكل الملكية، وإجراءات التصويت، وكما يظهرها الجدول رقم (4)، بينما أخذ البند الأول في المحور المتمثل في شفافية الملكية العلامة الكاملة في جميع المصارف ، لأنَّ القانون العراقي لا يسمح إلا بإصدار الأسهم العادية ، وبقيمة اسمية مقدارها دينار واحد.
4. إنَّ الانخفاض في مستوى الشفافية والإفصاح في المحور الثالث (بنية مجلس الإدارة ونشاطاته) ناتجة عن الانخفاض في البند الثالث من المحور (تدريب المديرين في مجلس الإدارة وحوافزهم)، والمحور الرابع من المحور (تقييم وتعويزات المدراء التنفيذيين)، كما يظهر ذلك في الجدول رقم (6)، حيث أحجمت جميع المصارف عن تقديم معلومات مفصلة في هذا المحور .
5. بالنسبة للمحور الثاني الذي أظهر تحسناً ملحوظاً في الأعوام الأخيرة من الدراسة بسبب الزيادة المتحققة في قيم البند الثاني من المحور المذكور (والمترقب بالسياسات المحاسبية لجميع المصارف)، كما يظهرها الجدول رقم (5) ، وهذه النتيجة تتنافى مع الفرضية الثالثة للبحث ، إذ إنَّ اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية قد عمل على تحسين مستوى الشفافية والإفصاح للمصارف عينة الدراسة .

التوصيات:

1. ضرورة استخدام منهجية S&P لقياس الشفافية والإفصاح لجميع منشآت الأعمال العراقية بشكل عام ، والمصارف بشكل خاص من خلال قرارات وتعليمات تصدرها الجهة المشرفة على القطاع الاقتصادي أو من خلال هيئة سوق العراق للأوراق المالية وهي سهلة التطبيق.
2. لغرض تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في المحور الأول من المقياس (هيكل الملكية وحقوق المستثمرين)، فإنَّ من الواجب تطوير وتنظيم عمليات الإفصاح المتعلقة بهيكل الملكية والإفصاح عن يمتلك الحصص الأكبر والمؤثرة في القرارات التشغيلية والتحويلية، كذلك الإفصاح حول اجتماعات المساهمين (جدولها الزمنية، محاضرها، إجراءات عقدها، آلية تعيين مجلس الإدارة) من خلال تطبيق المزيد من إجراءات الحوكمة، وقواعد الإدارة السليمة.

3. يجب مطالبة مجالس إدارات المصارف العراقية الخاصة بالإفصاح عن دور مجلس الإدارة واللجان التابعة له، مع زيادة أيضًا في الإفصاح عن كبار المدراء في المصارف والمزايا التي يحصلون عليها ممن هم خارج مجلس الإدارة بضمنهم المدير التنفيذي.
4. تعميم تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل الشركات العراقية يمكن أن يحسّن من الشفافية والإفصاح في جميع القطاعات، وكما حصل وتمّ قياسه في أنشطة المصارف الخاصة موضوع البحث.

المراجع :

1. الجاوي ، طلال محمد علي ، والخفاجي ، ايمان جواد احمد ، (2015م) ، " قياس مدى شفافية الابلاغ المالي للشركات العراقية وفق مقياس S&P "، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد 55 ، ص1-21.
2. الحالمي ، سلطان حسن محمد ، (2018 م) ، "قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (دراسة تحليلية)" ، مجلة جامعة الجزيرة ، العدد الاول ، ص 197- 224 .
3. عبدالرحمن ، احمد رجب عبدالملك ، (2010م) ، " قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي - دراسة نظرية وتطبيقية : مدخل ضبط معايير المحاسبة السعودية"، بحث منشور على شبكة الانترنت.
4. علي ، ماهر ناجي ، و شاكر، امير صاحب ، (2017 م) ، " أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 25 .
5. Arsov, Sasho & Bucevska, Vesna,(2017)," Determinants of transparency and disclosure – evidence from post – transition economies", Economic research 30:1,pp.745 – 760.
6. Baiman, Stanley&Verrecchia E. Robert, (1996)," The Relation Among Capital Markets, Financial Disclosure, Production Efficiency, and Insider Trading," Journal of accounting research,Vol.34,No.1.
7. Barth, E. Mary & Schipper , Katherine ,"Financial Reporting Transparency" ,Journal of accounting , Auditing &Finance, Vol:23 issue:2,173-190.
8. Bushman, Robert, pitroski, Joseph and Smith Abble, (2004), "what determine corporate transparency ", journal accounting research , vol. 42. No.2, U.S.A.
9. Djokic,Danila & Duh, Mojca , (2015)," Measuring Transparency of the Corporate Governance in Slovenia", Management international conference, Slovenia 28-30 May.
10. Easley, David & O'Hara, Maureen,(2004),"information and the cost of capital ", Journal of finance ,Vol.Lix,No.4,1553-1583.
11. Edmans,Aler ,Heinle , S. Mirko and Huang ,Chong,(2013),"The real cost of financial efficiency when some information is soft " , Working paper, ECGI-Series in finance,1-51.
12. FASB,(2010),"Conceptual framework for financial reporting", (The objective of general purpose financial reporting),Concept No.8.
13. Fung, B. (2014). The demand and need for transparency and disclosure in corporate governance. Universal Journal of Management, 2(2), 72-80.
14. Han, Bing ,Liu, Yu-Jan ,Tang, Ya and Yu lifeng ,(2014),"Does Disclosure improve efficiency"?, <http://ssrn.com/abstract=2022575>.1-40.

15. Huiyun , Li & Peng , Zhao, (2010)," A Study of factors influencing voluntary disclosure of Chinese listed companies" , M&D FORUM , 245-257.
16. Lepădatu, G. V., & Pîrnău, M. (2009). Transparency in Financial Statements (IAS/IFRS). *European Research Studies*, 12(1).
17. Leuz, Christian & Verrecchia , E. Robert, (2000)," The Economic Consequences of Increased Disclosure" , *Journal of accounting research*, Vol.38 supplement, 91-124.
18. Martynova, Marina & Renneboog , Luc ,(2010)," a corporate governance index: convergence and diversity of national corporate governance regulations" , Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1557627>.
19. Mohammadi , Shaban and Nezhad B. Moein , (2015) , "The role of disclosure and transparency in financial reporting" , *International Journal of accounting and economics studies* , 3 (1), 60-62.
20. Patel, S., & Dallas, G. , (2002)," Transparency and disclosure: Overview of methodology and study results- United States" (Working paper, Standard and Poor's).
21. Scaltrito , Davide ,(2015)," Assessing Disclosure Quality: A Methodological Issue" , *Journal of Modern Accounting and Auditing*, September 2015, Vol. 11, No. 9, 466-475.
22. Stiglbauer , Markus, (2010). Transparency & disclosure on corporate governance as a key factor of companies' success: a simultaneous equations analysis for Germany. *Problems and Perspectives in Management*, 8 (1-1).160-173.
23. Uyar, Ali & Kilic , Merve ,(2012)," Value relevance of voluntary disclosure: Evidence from Turkish firms" , *Journal of Intellectual Capital* 13(3):363-376 .
24. Vishwanath, Tara, Daniel Kaufmann (1999) "Towards Transparency in Finance and Governance" the world bank , economic Development institute, the Brookings institution .
25. Vishwanath , Tara & Kaufmann, Daniel , (2001) ," Toward Transparency: New Approaches and Their Application to Financial Markets" , *The World Bank Research Observer*, vol. 16, no. 1 (Spring 2001), pp. 41-57.